

إعلان المدارس الآمنة

يمثل أثر النزاع المسلح على التعليم تحديات ملحة على المجالات الإنسانية والإنمائية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. لقد تعرضت المدارس والجامعات في جميع أنحاء العالم، إلى القصف الجوي والمدفعي والإحراق، كما وقُتل طلاب ومعلمون وأكاديميون أو تم تشويههم أو اختطافهم أو اعتقالهم بشكل تعسفي. وقد استُخدمت المرافق التعليمية من قبل أطراف النزاع المسلح كقواعد وتكنات ومراكز للاحتجاز وأمور أخرى مشابهة. وتعرض مثل هذه الأعمال الطلاب والعاملين في مجال التعليم للإيذاء، وتحرم أعداداً كبيرة من الأطفال والطلاب من حقهم في التعليم ويعد ذلك بمثابة حرمان للمجتمعات من أسس بناء مستقبلها. وفي كثير من البلدان، يستمر النزاع المسلح ليس فقط في تدمير البنية التحتية للمدارس، بل وأيضاً آمال وطموحات جيل كامل من الأطفال.

ومن بين الهجمات على التعليم يأتي العنف ضد المنشآت التعليمية والطلاب والعاملين في مجال التعليم. قد تتسبب الهجمات وكذلك التهديدات بالهجوم في أضرار بالغة للأفراد والمجتمعات تستمر لأمد طويل. وربما تنقوض إمكانية الحصول على التعليم؛ حيث قد يتم حظر عمل المرافق التعليمية، أو يتجنبها العاملون في مجال التعليم والطلاب خوفاً على سلامتهم. وقد استخدمت الهجمات على المدارس والجامعات لتشجيع التعصب والإقصاء - لمزيد من التمييز بين الجنسين، على سبيل المثال من خلال منع تعليم الفتيات، وإدامة الصراع بين مجتمعات معينة، ولتقييد التنوع الثقافي، وللحرمان من الحرية الأكاديمية أو الحق في تكوين الجمعيات. وفي حال استخدام المرافق التعليمية للأغراض العسكرية يمكن أن يزداد خطر تجنيد واستخدام الأطفال من قبل فاعلين مسلحين أو قد يفسح ذلك المجال لتعرض الأطفال والشباب للاعتداء أو الاستغلال الجنسي. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك قد يزيد من احتمال تعرض مؤسسات التعليم للهجوم.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن للتعليم أن يساعد على حماية الأطفال والشباب من الوفيات والإصابات والاستغلال؛ ويمكن التخفيف من الأثر النفسي للنزاع المسلح من خلال توفير النظام والاستقرار ويمكنه أن يوفر حلقات وصل بالخدمات الحيوية الأخرى. إن التعليم والذي يعتبر "حساساً للنزاعات" يتجنب المساهمة في النزاع ويسعى إلى المساهمة في تحقيق السلام. كما أن التعليم هو أساس التنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات. وسوف نبذل قصارى جهدنا حتى يتسنى لنا أن نرى أماكن التعليم بمثابة أماكن آمنة.

نحن نرحب بالمبادرات الفردية للدول من أجل تعزيز وحماية الحق في التعليم وتسهيل مواصلة التعليم في حالات النزاع المسلح. ومن شأن مواصلة التعليم أن توفر المعلومات الصحية الخاصة بالحفاظ على الحياة وكذلك المشورة بشأن بعض المخاطر في المجتمعات التي تواجه النزاع المسلح.

إننا نثمن عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، ونقدر أهمية آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ونؤكد على أهمية قرارات مجلس الأمن 1998 (2011)، و2143 (2014)، من بين أمور أخرى، والتي تحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على الامتناع عن الأعمال التي تعيق حصول الأطفال على التعليم وتشجع الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لردع استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية عن انتهاك القانون الدولي القائم.

نرحب بتطوير المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. تعتبر المبادئ التوجيهية بمثابة مبادئ توجيهية طوعية غير ملزمة قانوناً ولا تؤثر على القانون الدولي القائم. وهي تعتمد على الممارسات الجيدة القائمة، وتهدف إلى تقديم التوجيه الذي يؤدي إلى تقليل أثر النزاع المسلح على التعليم. نرحب بالجهود المبذولة لنشر هذه المبادئ التوجيهية وتعزيز تنفيذها بين القوات المسلحة والجماعات المسلحة وغيرها من العناصر ذات الصلة.

وفي جميع الظروف، نؤكد على أهمية الاحترام التام للقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك الحاجة إلى الامتثال للالتزامات ذات الصلة لوضع حد للإفلات من العقاب.

وإيماناً بالحق في التعليم ودور التعليم في تعزيز التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الأمم؛ والعمل الدؤوب على تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بصورة فعلية، والأطفال والشباب على وجه الخصوص؛ والتزاماً بالعمل جنباً إلى جنب نحو التوصل إلى المدارس الأمانة للجميع؛ فإننا نؤيد المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وسوف:

□ نستخدم المبادئ التوجيهية، ونقوم بإدراجها في السياسة المحلية والأطر التشغيلية إلى أقصى حد ممكن وملائم؛ و

□ بذل كل جهد ممكن على المستوى الوطني لجمع البيانات الموثوقة ذات الصلة بشأن الهجمات على المرافق التعليمية، وضحايا الهجمات، والاستخدام العسكري للمدارس والجامعات خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال آليات الرصد والإبلاغ القائمة؛ لتسهيل جمع البيانات من هذا القبيل؛ وتقديم المساعدة للضحايا، بطريقة غير تمييزية؛ و

□ التحقيق في اتهامات انتهاكات القوانين الوطنية والدولية السارية المفعول، وإذا دعت الحاجة، محاكمة الجناة حسب الأصول المعمول بها؛ و

□ تطوير واعتماد وتعزيز مناهج التعليم "الحساسة للنزاع" في البرامج الإنسانية والإنمائية الدولية، وعلى المستوى القومي حيثما كان ذلك ملائماً؛ و

□ العمل على ضمان استمرار التعليم أثناء النزاعات المسلحة، ودعم إعادة إنشاء المرافق التعليمية وتوفير وتيسير التعاون الدولي، والمساعدة الدولية حيثما أمكن ذلك، للبرامج التي تعمل على منع أو الاستجابة للهجمات على التعليم، وبما في ذلك من أجل تنفيذ هذا الإعلان؛ و

□ دعم جهود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، وكذلك جهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة وأجهزة الأمم المتحدة والهيئات والوكالات الأخرى ذات الصلة؛ و

□ عقد اجتماعات بصفة منتظمة، ودعوة المنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني، وذلك لاستعراض تنفيذ هذا الإعلان واستخدام المبادئ التوجيهية.